الفصل السابع

٠٠وأصبح الغش مسكوتا عنه !!

منهج " الهبة " فى المواجهة :

فى مايو عام ١٩٨٧ سالت أنهار الصحف والمجلات والرأى العام فى مصر كلها بأحاديث مستمرة عما سمى فى حينه " الغش الجماعى "٠٠ صيحات استنكار وشجب من مختلف الجهات ، وتصريحات ملتهبة تحمل النذير والوعيد ، وتحركات مسئولين تعليميين ، تشعر بأن هذا خطر " اجتماعى " وليس مجرد خطر تعليمى ، لابد من الوقوف منه بحزم وحسم حتى تأمن مصر فى مسيرتها على أبنائها من غش فى تنشئتهم وتربيتهم ٠ وسوف نبسط للقارى فى الصفحات التالية صورا مما حدث ٠

إن المتتبع لما ينشر عن قضايا التعليم ومشكلاته فيما بعد عام ١٩٨٧ ، بل وفيما بعد شهر مايو بصفة خاصة من نفس السنة سوف يلاحظ أن قضية الغش تكاد تنفرد عن كثير من القضايا التعليمية بأن الحديث عنها قد انقطع على وجه التقريب ، إلا مرات تقل عن أصابع اليد الواحدة ! وقد يتصور البعض أنه لابد وأن يعنى ذلك أن ما حدث فى مايو ١٩٨٧ قد أدى إلى قطع دابر المشكلة ، فاختفت وبالتالى لم يعد هناك مجال للحديث عنها الحديث عنها ٠

إننى أؤكد للقارىء أن الاستنتاج السابق إنما هو فى غير محله ، لماذا ؟ لأن الغش فى الامتحانات أصبح " عادة " ، مثله مثل الدروس الخصوصية ، وشائعا إلى حد كبير فى كثير من مواقع التعليم العام والفنى ، ربما نستثنى من ذلك - إلى حد ما - امتحانات الثانوية العامة ٠ والأخطر من ذلك أنه أصبح فى بعض المواقع " مأمورا " به ، أو على أقل تقدير " مسكوتا عنه " !!

قد يتبادر إلى ذهن البعض أن هذا الاتهام الذى أسوقه لا يصمد أمام التحقيق لأنه لا يستند إلى أدلة . وأنا أعرف أنى لا أملك أدلة مادية ، لكن ماذا ينتظر القارىء هنا من أدلة ؟ إن الدليل المطلوب هنا لا يتأتى إلا إذا كانت هناك " حالات مضبوطة " وتحقيقات قانونية جرت بصددها ، لكن " الضبط " هنا شبه مستحيل إذا كان " حاميها حراميها " حسب المثل الشعبى الشهير ؟ كيف يمكن أن يكون ضبط والغش يسمح به ، ويسكت عنه ، ويوصى به ، بل وأحيانا يؤمر به ؟ إذا شك أحد فى هذا فليسأل عددا من التلاميذ ، بل والمدرسين ، وسوف يجد أننا لا " نفترى " فى قولنا هذا !!

ما حدث إذا فى مايو ١٩٨٧ هو مظهر من مظاهر مرضنا القومى الشهير .. التحرك فى صورة " هبة " فجائية ، كأنك أمام كومة ضخمة من " القش " شبت فيها نيران ، لا تلبث إلا قليلا ، حتى تخمد بنفس السرعة التى اشتعلت بها ، معتمدين على أن الناس ، فى سياق انغماسها فى الهموم اليومية والمشكلات المستمرة ، ينسون ، فهناك الجديد اليومى الذى يحمل فى طياته ما به فاعلية المحو الجيد لما سبق !

اضبط .. غش جماعى !

ففى تحقيقه الصحفى ، كتب " محمد امبابى " ، صاحب التحقيقات الصحفية المثيرة فى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٧/٥/٩يكتب عن حالات الغش الجماعى التى أشعلت نيران القضية فى مدرسة الحسينية الإعدادية بمحافظة الشرقية . ومن المستحيل أن تكون هذه المدرسة " فريدة " فى نوعها فى هذا الذى حدث ، لكنها هى التى " ضبطت " أو هى التى أوقعها حظها العاثر - وحظنا نحن السعيد - فى أن تكون موضوع الحديث .

كان استقبال الأهالى لبعثة أخبار اليوم الصحفية سيئا ، فالجريدة تلفت نظر الدنيا كلها إلى الحالة التى سوف تؤدى إلى حرمان أبنائهم من النجاح المغشوش ! وربما يتوقف الإنسان ليسأل : كيف يقبل أب أو أم أو هما معا أن " يتكون " و" يتربى " أبناؤهما بالغش والكذب ؟ هل يقبل ساكن عمارة أن يسكن فيها إذا علم أنها بنيت بالغش فى مواد البناء ؟

بطبيعة الحال فهناك مسلمة تؤكد أن الآباء والأمهات أحرص خلق الله على أن يكون أبناؤهما على قدر عال من جودة التنشئة والتكوين ، فما الذى يفسر إذن هذا الذى يحدث من تشجيع الأهالى أبناءهم على الغش ، والتوصية عليهم بذلك ؟ إن هذا معناه أن هناك إيمانا لا شعوريا بأنهم يعيشون زمنا أصبحت فيه قيم الغابة هى التى تتحكم وأن " اللى تغلب به العب به " ! كأنك عند قيادتك سيارة وجدت الإشارة حمراء مما يوجب التوقف ، لكن ، ماذا تفعل إذا كان هناك تراخ ملحوظ ، وأحيانا إهمال مزر فى المراقبة والمحاسبة ، فوجدت الجميع يستمر فى انطلاقه بسيارته ؟ إن الذى يحاول أن يتوقف يكون معرضا للتصادم ، وثورة كل السائرين على الطريق عليه !

كذلك فكأن الآباء والأمهات لم يعودوا ينظرون إلى المدارس باعتبارها دورا للتربية ، وإنما هى مصادر للحصول منها على " شهادة " يتسلح بها الأبناء فى عملية الصراع من أجل الحصول على وظيفة فى الحكومة أو عمل فى أى موقع خاص ، أما الخبرات والمهارات التى يتطلبها العمل نفسه ، فهذه مما يمكن اكتسابه بالخبرة والممارسة .. إنه منهج " الفهلوة " صاحب الشعار الشهير " إحنا اللى دهنا الهوا دوكو " !

بدأ أهالى الحسينية التحرش بالمحرر ومرافقه المصور تمهيد للاعتداء عليهما ، ولم ينقذهما إلا رجال شرطة مركز الحسينية القريب من مقر لجنة الامتحان بالحسينية الإعدادية والتى حدث بها حالات غش جماعى عن طريق أولياء الأمور والأهالى ، فما هى حقيقة ما حدث ؟

يروى " حسن شمس الدين " رئيس لجنة الامتحان بالمدرسة قائلا أنه لم ير فى حياته ما رآه من ضغط وإرهاب كما رآه هذا العام (١٩٨٧) فى تلك اللجنة ، فمنذ اليوم الأول للامتحان فوجىء بأكثر من ٢٠٠ فرد من الأهالى يقتحمون لجان الامتحان ثم قام البعض باختطاف أوراق الأسئلة .. ووسط هذا الإرباك فوجىء الرجل بعد فترة قصيرة بالبعض يعودون بأوراق كثيرة تحمل الإجابة على تلك الأسئلة لتوزيعها على التلاميذ ، يقول الرجل " .. وكانت مهمتنا صعبة ..كل ما يشغلنا هو أن نمنع وصول تلك الأوراق إلى أيدى التلاميذ بقدر الإمكان ..: حدث هذا فى يوم السبت ٥/٢ فى امتحان اللغة العربية .

اعتقد الرجل أن المسألة سوف تنتهى عند هذا الحد ، ولكنه فوجىء فى اليوم التالى وأثناء امتحان مادتى اللغة الإنجليزية والتربية الوطنية بنفس المنظر ، فلم يكن أمامه إلا أن يطلب حراسة مكثفة من شرطة المركز القريبة من المدرسة ، وفى نفس الوقت فقد أعد تقريرا مفصلا بما حدث رفعه إلى المسئولين فورا٠

وأضاف رئيس اللجنة أنه قد تعرض لكثير من المضايقات قبل أن تبدأ الامتحانات بثلاثة أيام عندما جاءوا لإعداد اللجان لاستقبال التلاميذ ، وحاول الأهالى أن يقدموا لهم بعض الإغراءات حتى يكونوا طوع إراددتهم (وهذا سلوك معتاد وشائع فى كثير من الأقاليم) ٠٠ قالوا له هو والعاملين معه والملاحظين أنهم على استعداد لتوفير سيارات مرسيدس لتوصيلهم يوميا حيث أنهم جميعا منتدبون من بلاد قريبة هى أبو كبير وكفر صقر وفاقوس ، ويعودون إليها يوميا بعد انتهاء أعمالهم ، " ومغريات أخرى كثيرة " ٠ بطبيعة الحال ، فقد نفى الأهالى أن يكونوا قد فعلوا ذلك ، ولم يتركوا للمحرر فرصة للتفاهم معهم فى الموضوع ، لكن بعض التلاميذ أكدوا ما حدث ، لكن الغالبية منعهم الخوف من أولياء أمورهم من أن يعترفوا بصراحة ٠

ومن غرائب الأمور أن المحرر وزميله وهم فى طريقهما للقاء وكيل وزارة التربية والتعليم بالشرقية ، لاحظا أن سيارة تجرى وراءهما بسرعة واضحة وبها أفراد يشيرون إليهما بالوقوف ، فلما وقفت السيارة ، نزل منها أربعة أفراد قدم أحدهم نفسه قائلا أنه " محمود عوض " رئيس لجنة مدرسة الظواهرية الإعدادية ، وهى إحدى اللجان التابعة لمركز الحسينية ، جاء خصيصا ليطلب من شرطة المركز إمدادهم بحراسة مكثفة بعد أن هجم الأهالى على اللجنة بعد خمس دقائق فقط من بداية امتحان مادة التاريخ ، وتمكنوا من خطف ورقة الأسئلة ، وبعد حوالى ١٥ دقيقة ، فوجئوا بأن الإجابات يتم إملاؤها من خارج اللجنة عن طريق الميكروفون الموجود بالمسجد المجاور للمدرسة !!(مفروض أن هذا الميكروفون ينادى الناس : حى على الفلاح !!)

وكانت المفاجأة الأخرى عندما أخرج " فاروق عبد اللطيف " مدير مكتب وكيل الوزارة بالمحافظة للمحرر أكثر من ٥ بلاغات من مدارس تابعة لمركز الحسينية يطلبون فيها تكثيف الحراسة على لجان الامتحانات بها ، وفى نفس الوقت فإن محمود

النمرسى وكيل الوزارة بالشرقية يؤكد أن هناك حوادث مشابهة سابقة مؤسفة حدثت فى الحسينية فى العام السابق أثناء امتحانات الثانوية العامة ٠ فكأن الاستثناء الذى أثبتناه سابقا عن امتحانات الثانوية ، يجىء هذا المسئول ليؤكد أنها هى الأخرى تتعرض لمرض الغش اللعين !! ومرة أخرى ، هل من المعقول أن تنفرد هذه المنطقة بتعدد مواقع وحالات الغش وعبر سنوات ؟ !

وفى عدد الأهرام الصادر فى ٥/١١ كتب عبد المجيد الشوادفى أنه مع نهاية أول أيام الامتحان للشهادة الإعدادية بالشرقية تلقى وكيل وزارة التعليم بالمحافظة تقريرا من رئيس اللجنة رقم ٢٢٥ المنعقدة بمدرسة الحسينية الإعدادية تضمن أن أحد الأهالى اقتحم إحدى نوافذ اللجنة وخطف ورقة أسئلة فى الفترة الأولى للغة العربية من يد طالب يجلس بجوار الشباك بالحجرة رقم ١٠ وأن رقم جلوس التلميذ ٥٤٥٦٠ ، وقد تحرر محضر بالشرطة بذلك ٠

وتضمن تقرير رئيس لجنة الامتحان أن المدرسة بدون سور نهائيا ، مما أعطى الفرصة للأهالى وأولياء الأمور للدخول ، وطالب رئيس اللجنة بتأمين سير اللجنة حيث أن الشرطة غير مجدية وغير فعالة !! بل إن بعضهم له أبناء داخل لجنة الامتحان ٠ وهدد رئيس اللجنة الأهالى الذين كانوا حول المبنى بسرعة إحضار ورقة الأسئلة نفسها حتى لا يلغى امتحان الطالب الذى اختطفت ورقة أسئلته ، وعندها أعيدت ورقة الأسئلة إلى رئيس اللجنة فورا ٠ وقد انتهت إدارة الشئون القانونية بمديرية التربية والتعليم فى تحقيقاتها بشأن مدرسة الحسينية الإعدادية إلى حفظ الموضوع قطعيا لعدم ثبوت المخالفة (وشيوعها) ٠٠ ومطالبة مختلف الجهات مستقبلا بمراعاة توفير الضمانات الأمنية بجميع لجان سير امتحان الشهادات العامة ٠٠و إخطار الجهات المعنية كافة بالقرار كل فيما يخصه ٠

إن أخطر ما يتضمنه تحقيق الشئون القانونية ، لا قوله بحفظ بصعوب إثبات المخالفة ، أى سرقة أو خطف ورقة الأسئلة ، ولكن قوله بشيوع الظاهرة !! وأن هذا الشيوع مبرر من المبررات القوية لحفظ التحقيق ، فهل يعود القارىء إلى بداية حديثنا

عن هذا الموضوع ليتأكد أننا لم " نفترى " على أحد فى القول بأن الغش قد أصبح مألوفا لا يستنفر التساؤل والاستنكار ؟

٠٠وفى التعليم الفنى :

وبنفس العدد من الأهرام يكتب " ممدوح الولى "أن الغش لم يعد مسألة فردية حيث يخرج التلميذ بعض القصاصات ليكتب منها والتى أصبح اسمها الشهير " برشام " ، (وكأنها تشفى التلميذ من مرض الرسوب !!) أو الوسائل التقليدية كالكتابة على الحائط أو الدرج أو المسطرة أو حتى على الساقين بالنسبة لبعض الطالبات ، بل أصبح الغش جماعيا خاصة فى التعليم الفنى والمناطق النائية ، مثل تكرار ظاهرة خروج الطلاب جميعا من اللجان إلى فناء المدرسة حيث الكتب لمعرفة الإجابات ، وذلك عند سماع صفارة معينة من خارج اللجان ٠

ويسوق المحرر مثالا لذلك ، ما حدث فى " الصف وحلوان " ، ويعدد من الوسائل الأخرى للغش إملاء الإجابات بالميكروفونات ، بل وصل الأمر إلى تصوير الإجابات وتوزيعها وقت الامتحان بحيث كان مع كل طالب ورقة للإجابة يقوم بنقلها ٠ ومن هنا فلم يعد الكثيرون بحاجة إلى إعداد ملخصات مصغرة للمناهج حيث توفر عليهم ماكينات التصوير هذا العبء بقيامها بالتصوير المصغر جدا ٠ كذلك عدم احتياج بعض الطلاب لملخصات حيث أنهم يفتحون الكتب مباشرة وفى وجود المراقبين وحمايتهم !

صحيح أن المحرر لا يزعم أن الصورة عامة فى كل اللجان ، لكنها موجودة وعلى نطاق كبير ، حتى أصبح عدد كبير من المراقبين ، فيما يشير نفس المحرر ، يريحون أنفسهم من جلب المشاكل ويتركون الأمور تسير حسب هوى التلاميذ بسبب الضغوط والتهديدات التى يتعرضون لها سواء من التلاميذ أو من أولياء أمورهم ، بل ومن بعض القيادات المحلية خاصة وأنهم مغتربون والحماية الأمنية لهم غير كافية ٠ وحتى لا يتهم البعض كاتب التحقيق بالتجنى والتضخيم للظاهرة ، وحتى لا يتهمه آخرون بأنه يعرض جوانب قليلة فى الصورة والتى يرون أنها أكثر بشاعة وانحرافا مما يذكر ،

فإنه يترك الحديث لنماذج مختلفة من رجال التعليم ومن عدد من المحافظات ليعرضوا لنا الصورة كما عايشوها خلال سنوات عملهم الطويلة فى الامتحانات ٠

يقول " عطية عبد الحميد عمارة " كبير موجهى المواد الاجتماعية والشقيق الأكبر لمحافظها أن هناك تدخلا سافرا من بعض أعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية للتأثير على رؤساء اللجان مما يجعل المراقبين يغمضون أعينهم ٠ وحتى يكون الكلام محددا ، ففى القنطرة شرق يتم جمع مبلغ خمسة جنيهات من كل ولى أمر للإنفاق على المراقبين وبمشاركة عضو مجلس الشعب ٠ والمؤسف أنه يتم إمدادهم أيضا بالهدايا والمشروبات ، وهكذا يقع المراقبون تحت الإغراء أولا ومن لا يستجيب يخضع للتهديد كما يحدث فى القصاصين ٠

ونفس القصة حكاها لى بعض طلاب الماجستير ، وخاصة فى التعليم الفنى أثناء تدريسى لهم فى العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦، وكنت أقابل رواياتهم بتغليب عدم التصديق ، لكن ما أن أنتهى من تعليقى على رواية واحد حتى يبادر آخر ليعزز قول زميله ٠

وفى دمياط قال " زاهر محمد أبو العطا "، الذى كان مدرسا بمدرسة دمياط الميكانيكية : أن مسألة جمع مبالغ من الطلاب للإنفاق على استضافة المراقبين فى رأس البر أو توصيل الطعام إلى أماكن استراحاتهم أو شراء حلوى كهدايا لهم عند سفرهم ، هو أمر لا يقتصر على دمياط وحدها ، بل هو أمر معروف فى امتحانات الشهادات الفنية فى أماكن كثيرة ، وإن كانت واضحة فى دمياط لوجود سيولة مالية لدى الطلاب حيث يعملون بحرف الأثاث ، ولدى كثير منهم ورش خاصة بهم ٠

وينشر أهرام ٨٧/٥/٢٧ بلاغا عاجلا من ملاحظى لجان مدرسة المنزلة الثانوية التجارية للبنين يشكون فيه تعرضهم للإرهاب والعنف من الأهالى الذين قاموا بتوزيع الإجابات فى اللجان ، وكان " محمد محمود مصطفى حبيب " المدرس بمدرسة دمياط الثانوية التجارية للبنات قد تقدم إلى تحقيقات الأهرام بنماذج الإجابات المصورة (نشرت الأهرام صورة من بعضها) التى وزعت على لجان مدرسة المنزلة التجارية ، وقائمة بارقام جلوس ٢٧٥ طابا وطالبة باللجان ، وأسماء وتوقيعات عشرة من زملائه

الملاحظين باللجان على طلب موجه إلى الدكتور وزير التعليم يطالبون فيه بالتحقيق فى حالات الغش الجماعى بمعاونة أولياء الأمور التى حدثت بلجان مدرسة المنزلة الثانوية التجارية ، حيث يقول إن إجابات المواد النظرية كانت تملى بمكبرات الصوت اليدوية . أما فى المواد العملية وهى الإحصاء والرياضة المالية فقد تعرضت اللجان فيهما إلى اقتحام جماعى من الأهالى وقذف بالحجارة وتوزيع الإجابات المصورة عليها .

وأضاف " عبد المنعم غزل " المدرس بمدرسة دمياط الثانوية العسكرية فى أهرام ٥/١١ فى تحقيق " ممدوح ولى " ، إن امتحانات الشهادة الإعدادية عام ١٩٨٧ قد شهدت تعديات من المتجمعين حول المدارس على المراقبين بالسب والتهديد فى العدلية والبصارطة وكفر سعد والروضة والبستان ، بل وضرب لإحدى المدرسات من الطالبات فى مدرسة الشعراء رغم حدوث إملاء بالميكروفونات فى بعض هذه المدارس .

وشكا " بكر الصديق توفيق " الذى كان مدرسا أول بالشعراء الإعدادية من عدم توافر الحماية الكافية للمدرسين ، إلى الدرجة أن حمل أحدهم معه مطواة للدفاع عن نفسه . ولقد شاهد " بكرالصديق " بنفسه خلال مراقبته للجنة ثانوية عامة فى مدرسة بلقاس الإعدادية إحضار الأهالى ماكينة تصوير فى مكان قريب جدا من المدرسة وتصوير الإجابات ليتم توزيعها علانية على الطلاب وتجىء ورقة الإجابة عليها الإسم ورقم الجلوس واللجنة .

والطالب عموما فى المحافظات الساحلية وخاصة بورسعيد ودمياط أمره يختلف عن باقى المحافظات ، فهو فى بور سعيد مثلا ، تاجر ، ويمارس البيع مع مدرسه فى الشارع أو يمارس العمل مع مدرسه فى الورشة بمياط ، ولا تهمه الشهادة كثيرا إلا لأسباب معينة كالتجنيد والتفاخر بالحصول على مؤهل . وتزيد التسهيلات ببور سعيد فى تسهيل الجمارك للمدرسين الذين يعملون فى أعمال الامتحانات .

وفى تفسير هذه الظاهرة رأى " محسن مجاهد مطر " المدرس بالتعليم الثانوى (لم يذكر المحرر فى أى محافظة ؟ أو أى مدرسة ؟) أن قضية الغش الجماعى لا يمكن فصلها عن مجمل الأوضاع الاجتماعية ، فقلة مرتبات المدرسين ، وقلة مكافأة المراقبة تدفعهم إلى قبول بعض المجاملات من الطلاب وأسرهم ٠ وعندما يرى المعلم ما يحدث من تعد سافر على مراقب ملتزم بالقواعد ، بل ويسمع عن قتل مراقبين ، كما حدث بالمنوفية ، فإنه سيفكر أكثر من مرة قبل أن ينفذ التعليمات بحذافيرها ٠ وعندما يرى المراقب رئيس اللجان يطلب منه التسهيل ، بل ويستبعده من اللجنة إذا اشتكى الطلاب منه ويأتى بغيره ليقوم بالمطلوب ٠٠عندما يحدث مثل هذا وغيره ، تكون النتيجة هى هذا الذى نراه من تهاون ٠

ويسوق " محمد عرفة " ، " وسناء عنان " فى عدد جريدة الأخبار الصادر فى ١٩٨٧/٥/١٥كما من صور برقيات وتقارير أرسلها رؤساء لجان إلى المسئولين عن الأمن والتعليم فى الشرقية :

- المدرسة لا تصلح للامتحانات ، فهى بلا أسوار ٠٠ الأهالى داخل اللجان ٠٠ يعتدون علينا بالسباب ٠٠ المراقبون يرفضون دخول اللجنة إلا فى حماية الشرطة ٠(رئيس لجنة مجمع الروضة بفاقوس) ٠

- حياتنا فى خطر ٠٠ التلاميذ يغشون ٠٠ أولياء الأمور يضربون المدرسين بالعصى ٠ الموقف متفجر ٠٠ أحد المدرسين نقل للمستشفى بعد أن تهشمت رأسه بالشوم ٠(ئيس لجنة الجمهورية بأبى حماد) ٠

- شباب القرية نزعوا الشبابيك ٠٠ كسروا الزجاج ٠٠ يهددوننا بالمطاوى والسلاح والعصى ٠٠ انقذونا !(رئيس لجنة الدهتمون بأبى كبير) ٠

- الحقونى ٠٠ جميع المراقبين يعتذرون عن الحضور بقية ايام الامتحانات ٠٠ يخافون على حياتهم ٠٠ لا توجد حماية كافية لهم ٠٠ الأهالى يتوعدونهم ويهددونهم ٠٠ العمل يسير تحت رهبة المطاوى ٠٠ إحدى المراقبات كادت تقتل داخل اللجنة على يد شقيق لتلميذة ضبطت فى حالة غش !(رئيس لجنة مدرسة اللواء أحمد على باكياد) ٠٠ إلى غير ذلك من برقيات وتقارير أخرى ، فاكتفينا بهذه العينة ٠

فى نفس التحقيق الصحفى بجريدة الأخبار حديث مذهل ، مصحوب بصورة للمدرس المصاب .. إنه " بشير الشافعى " ، مدرس أول للرياضيات بمدرسة كفر الحمام بالزقازيق .. انتدب كمراقب لامتحانات الاعدادية فى لجنة مدرسة الجمهورية بأبى حماد . فى صباح يوم ٦ مايو ، وأثناء تأدية التلاميذ لامتحان مادة (الدين) فوجىء بأحد التلاميذ يغش من كتاب الدين ! أخذ منه الكتاب وتركه يكمل الامتحان ، ولم يتخذ ضده أى إجراءات قانونية . وخرج المدرس بعد انتهاء الميعاد ، وأمام باب اللجنة ، فوجىء بشقيق التلميذ يضربه " بشومة " فوق رأسه ، ولم يتركه إلا بعد أن غاب عن الوعى ، وتركه وسط دهشة وذهول المدرسين والتلاميذ . وفى مستشفى أبو حماد .. قام الأطباء بعمل ٩ غرز فى رأس المدرس وقرروا أن هناك اشتباها فى إصابته بارتجاج فى المخ . وتعرض المدرس لضغوط " عليا " للتنازل عن محضر الشرطة ، ولكنه رفض ، وعندما شعر بأن حياته فى خطر هرب من المستشفى ولجأ إلى مكتب وكيل وزارة التعليم بالشرقية طالبا الحماية !

تنوع فى حالات الغش !!

وتجىء حوادث وأخبار خاصة بالغش :

- ففى أهرام ٨٧/٥/٢٠ يكتب مكتبه بالشرقية أن مديرية التربية والتعليم بها قد بدأت التحقيق فى تسريب أسئلة امتحانات دبلوم الثانوية التجارية قبل موعد إجرائها وإعطائها للطلاب . وكشفت وقائع التحقيق الذى أجراه السيد حسن النمر مدير الشئون القانونية بالمحافظة عن اتهام رئيس لجنة امتحان الدبلوم بمدرسة أبو حماد الإعدادية للبنات والذى كان يعمل ناظرا لمدرسة السادات التجارية بالسنبلاوين بفتح مظاريف الأسئلة فى اليوم السابق للامتحان وقام بتنظيم محاضرات لطلاب الدبلوم فى قاعة المسرح بنادى المعلمين بالسنبلاوين اشترك فيها ١٢٠٠ طالب وطالبة تحت اسم المراجعة النهائية مقابل عشرة جنيهات للطالب .

- وفى أهرام ٨٧/٦/٩ ، أنه تم ضبط طالبين فى الثانوية العامة يمارسان الغش بواسطة " ديكتافون " فى اللجنة الخاصة التى عقدت لهما بمستشفى طوخ المركزى ،

بحجة إصابتهما بالتهاب كلوى حاد ، وتبين للملاحظين وجود فتحات فى حجرة الامتحان تخرج منها أسلاك متصلة بسماعات فى أذن كل منهما موصلة بجهاز " ديكتافون " موجود فى حجرة مجاورة ويتلقيان منه الإجابة عن الأسئلة ٠ ومن ناحية أخرى فقد قرر السيد " عمر عبد الآخر" الذى كان محافظا للقليوبية إحالة الطالبين ، وكذلك جميع المسئولين بالمستشفى الذين ساعدوا أوشاركوا فى عملية الغش إلى النيابة العامة ، وذلك بعد انتهاء التحقيق الإدارى ٠

– وصرح د٠محمد أبو العلا وكيل وزارة التعليم بورود أخبار تفيد اختفاء ١٠ ورقات من إجابات الطلاب أثناء تسليم أوراق القسم الأدبى بلجنة أحمد عرابى بالزقازيق فى مادة الجغرافية ، وبعد بحث مضن اتضح أنها أخفيت بفعل فاعل خلف أحد دواليب الكنترول ، وحرزت أوراق الإجابات العشر وأمر الوزير بتصحيحها فى لجنة خاصة وإحالة الجميع للتحقيق ٠

وتنشر جريدة " صوت العرب " بعددها الصادر فى ٧/٢٤ /٨٧ عن صورة فى محافظة الدقهلية ، فقد فوجىء رئيس لجنة " محلة دمنة " التجارية بالدقهلية بجموع الأهالى منذ اليوم الأول للامتحانات يدخلون اللجان ويملون الطلبة الإجابات النموذجية ويتلونها أيضا بعد تصويرها ٠٠ وحاول رئيس اللجنة الاتصال بنقطة اشرطة فلم تسعفه ، واتصل بمأمور المركز دون جدوى ، فاضطر إلى الاتصال بمدير أمن الدقهلية ٠ ويبدو أن عامل التليفون تبرع بتبليغ مأمور المركز بما حدث بين رئيس اللجنة ومدير الأمن ، فاتصل برئيس اللجنة وطلب مثوله بين يديه ، فذهب إليه وقال له المأمور : " حضرتك اتصلت بمدير الأمن ، هل تعتقد أنه سيعلق لى المشنقة ؟ لابد أن تفهم أن البلاغ الذى وصل المديرية وصلنى وهذه إمكانياتى ولن أستطيع أن أفعل لك شيئا أكثر من ذلك ، وبالعربى مطلوب منا ألا نتصادم مع الطلبة أو أولياء الأمور " !!

موقف المفكرين والكتاب :

وكان من الطبيعى أن يدلى عدد من المفكرين والكتاب الكبار دلوهم فى القضية :

- فهذا جلال الدين الحمامصى فى عموده اليومى الذى كان ينشر بجريدة الأخبار بعنوان " دخان فى الهواء " يكتب متسائلا : هل يعتبر ما ينشر عن وسائل الغش العلنى فى امتحانات الشهادة الإعدادية جديدا؟ وهل هو مقصور على لجنة واحدة فى محافظة واحدة أم أنه يغطى كل اللجان وفى كل المحافظات ؟

هذه التساؤلات التى طرحها كاتبنا تشير إلى الإجابة عنها من خلال ما أكده من أنه منذ سنوات طويلة كان يلاحظ أن " أولادنا " عندما يعودون من لجان الامتحان يتحدثون عن الأساليب المتبعة " علنا " فى تحريك الإجابات من ورقة إلى أخرى ، ومن طالب إلى آخر بواسطة المراقبين والمراقبات ، ثم تطورت وسائل الغش مع تطور العلم والتكنولوجيا ، فأصبح الغش يتم بوسائل أخرى حديثة . ويذكر كاتبنا أنه شهد فيلم فيديو التقط ، وقد ظهر فيه اشتراك رجال الشرطة فى تسهيل عمليات الغش أمام اسوار اللجان .

كل هذا كان معلوما منذ سنوات طويلة ، وكل هذا كان يجد رعاية واهتماما ونقدا شديدا وقاسيا من وسائل النشر والإعلام ، ثم ينتهى " مولد الغش " ، وتتوقف الأقلام عن الكلام المباح أو غير المباح ، وتتعطل العقول الرسمية عن التفكير فى ابتكار وسيلة أو أكثر لدرء هذا الوباء - وباء الغش العلنى وغير العلنى - عن محيط البراعم الصغيرة التى تبدأ - بشهادة الإعدادية - مرحلة العبور إلى الجامعات . ومع ذلك ما من وزير تعليم أو مختص فكر فى مواجهة هذا الوباء فى الأعوام التالية ، وما دامت الصحافة قد توقفت عن الكلام ، وما دامت النتائج قد أعلنت فما الحاجة إلى " وجع الدماغ " ، والتفكير فى إنقاذ الشباب من فكرة أن " الغش مباح" وبالرضاء الرسمى ؟

هذا الذى كتبه الحمامصى ، ألا نستطيع ، إذا جددنا تاريخه ليكون فى العام ١٩٩٨ ، أن نجد فترة صلاحيته ما زالت ممتدة إلى اليوم ؟

- أما محمد عبد السلام الزيات ، فقد قدم تفسيرا سياسيا للمسألة فى جريدة " صوت العرب " بالعدد الصادر فى ٨٧/٥/١٧ ، بحكم عمله السياسى ، فقد كان عضوا بارزا بالاتحاد الاشتراكى ، ومجلس الشعب ، وقام بدور بارز فى حركة الصدام بين

الرئيس الراحل السادات وخصومه فى مايو ١٩٧١ ، فيذكرنا - ويالأسى - بقول لأحد قدامى الساسة منذ أكثر من نصف قرن : " نريد انتخابات لها قداسة نتائج الامتحانات وأحكام القضاء " !وينقل الزيات عن المستشار القانونى لوزير التعليم البعد الخطير الذى تأخذه هذه القضية عندما يؤكد أن ما حدث فى الحسينية ليس حالة شاذة ولكنها أصبحت ظاهرة .. كما أن خطورة هذه الظاهرة أنها تخرج عن الإطار الفردى وتدخل فى إطار مشاركة الآباء للأبناء ، وهذه الحالات الجديدة قد وضعت المشرع أمام موقف جديد ، فكل ما وضعه المشرع من احتياطات كان لتوقى الغش الفردى .

ويلفت كاتبنا النظر إلى جانب شام ، وهو أنه من المستبعد أن أولياء أمور الطلاب الذين يقومون بعمليات الاقتحام والاعتداء والتفتيش من الفلاحين البسطاء أو العمال الفقراء أو الموظفين الصغار ، وإنما لابد أن يكون ولى الذى يقوم بهذا أو يعهد به إلى غيره ، رجلا يشق طريقه بالمال والقوة التى أصبحت قرينة المال فى مجتمع الانفتاح ، ويؤمن بالتالى أن المال والقوة التى يمنحها هذا المال كفيلة بشراء كل شىء بما فى ذلك الأعراض والقيم ، إن لم يكن سرا وبطرق ملتوية فجهارا نهارا وبالعنف المباشر . ترى : لو كان الزيات على قيد الحياة فى عام ٩٨ ماذا كان يقول عن ظاهرة اقتران القوة بسطوة المال ؟

ولى الأمر هذا أو أولياء الأمور أولئك إذ يدوس على قدسية الامتحانات يسقط قدسية جديدة من القدسيات القليلة الباقية التى نظمت حياة الملايين من المصريين . وربما كان لهذه القدسية فى حياة الملايين من المواطنين المصريين أهمية أكبر وأعمق من كسر قدسية الانتخابات لأنها أشد التصاقا وارتباطا بحياة المواطنين اليومية ، وبالتالى أشد إيلاما بما تحمله من إهدار لمبدأ تكافوء الفرص فى امتحان لا يتأتى أن يكون امتحانا دون هذا التكافوء .

- ويكتب موسى صبرى مقالا بعنوان " أجيال من الغشاشين " بعدد ٨٧/٥/٢٢ من جريدة الأخبار يلخص فيه ما نشرته الأخبار من قبل من أن أهالى وطلبة مدرسة الفيوم الثانوية الزراعية قد اعتدوا على ثلاثة من المراقبين عقب انتهاء امتحان مادة البساتين ، طارد المعتدون المراقبين أثناء جمعهم لكراسات الإجابة فى فناء المدرسة .

انهالوا عليهم بالعصى ، فأحدثوا بهم إصابات ثم تم نقل المصابين لمستشفى الفيوم العام لتوقيع الكشف الطبى عليهم .

وينقل كاتبنا تفسيرا للدكتور فوزى يوسف الهابط الأستاذ بكلية اللغة العربية بالمنوفية مؤداه أنه بعد مد سن لإلزام بالتعليم إلى الصف التاسع من التعليم الأساسى ، دون استعداد بمدارس تستوعب العدد الضخم أو مدرسين أكفاء ، صدرت أوامر شفهية إلى النظار بنقل التلاميذ من صف إلى آخر بامتحانات شكلية . وكانت الإجابات تكتب للتلاميذ فى معظم المدارس على السبورة ، ومن لا ينجح ، كانت تعطى له درجات النجاح " وأنا شاهد عيان " - يقول الكاتب أو المنقول عنه - .. انعدمت إذن جدية العملية التعليمية كلها .

- وبعقلية السياسى المتعمق ، يغوص الكاتب المبدع **أحمد بهاء الدين** إلى أعماق المسألة ليحللها اجتماعيا وسياسيا ، فى عموده اليومى الذى كان ينشره بالأهرام بعنوان " يوميات" بالعدد الصادر فى ٨٧/٥/٢٣ ، فإزاء كل مشكلة عامة يجب أن يكون السؤال هو : أين مسئولية الدولة ؟وأين مسئولية المواطنين ؟ لأن بعض المشاكل صار وباء عاما .. ويؤكد بهاء أن قضية الغش فى الامتحانات مثلا ليست قضية جديدة ولكن الموقف بالغ الخطورة ، والمرض استشرى - من حيث المساحة- إلى شموله لقطاعات شاسعة - وارتفاعا - أى من حيث مستوى المستسلمين له بحيث أصبح الغش فى الامتحانات من المدارس إلى الجامعات هو القاعدة ، وعدم الغش هو الاستثناء .

فى رأى كاتبنا أن مسئولية الدولة تتمثل فى التقهقر الهام لهيبة الدولة فى شتى الجهات : الدولة لا تريد أن تغضب أحدا ، والدولة التى لا تغضب أحدا ، لا تحكم ، ابتداء من عدم التعرض لبقال يحتل الرصيف ، إلى مرفق ينشر القذارة من حوله دون تطبيق لائحة ولا عقاب ، إلى العمارات التى ما زالت تخالف القانون فى الارتفاع ، فى أصغر الشوارع ، أو لا تبنى جراجا واحدا كما نص القانون ، والسلطة تغمض عينها .. إلى ملايين المظاهر الدالة على انهيار معنى القانون ، وفى مسائل كبرى ، كرفض

الدولة تنفيذ أحكام أعلى درجات القضاء ، إلى تساهل أصغر موظفيها فى تنفيذ أى لائحة .

لكن الذى لم يضفه كاتبنا الكبير الراحل ، أن موقف الدولة " الرخو" فى مثل هذه المواقف ، يتحول إلى موقف " صلب " إذا تعلق الأمر بما يمس الأمن السياسى ، مما يشير إلى أولوية الأمن السياسى على الأمن الاجتماعى ، مع أن هذا الأخير هو الركيزة الحقيقية للأول .

أما مسئولية المواطن ، فتتمثل فى أنه ابن الطقس العام الذى يشب فيه . هنا نجد الناس جميعا ، فيما يتصل بموضوع الغش فى الامتحانات ، فى جبهة واحدة ضد الدولة !!التلميذ ، والأهل ، والمدرس . وهذه حالة نفسية تحتاج إلى تحليل ، بالنسبة لظواهر جديدة ، حين يشترك المواطنون بأغلبيتهم الساحقة فى مؤامرة صامتة ضد الدولة ، ونظمها وقوانينها ، ويتفاهمون جميعا على العصيان . التلميذ الذى يجلس فى لجنة الامتحان فى الجامعة ، وينادى عليه من حوله ليعاونهم بالغش ويرفض ، يكسب نقمة الجميع . الذين حوله يرونه سخيفا وأنانيا وعديم المروءة . المراقب - وقد كثر المراقبون من غير هيئة التدريس - يأتى فيلومه على رزالته وينصحه بمساعدة إخوانه . صار الغش إذن فضيلة وسجية حميدة وسلوكا اجتماعيا محمودا . ماذا تخلق هذه الحالة ؟ هذا السلوك العام ؟

إن هذا يفسر إلى حد كبير ، لماذا لم يعد هناك اهتمام وذعر لظاهرة الغش ، مما جعل من النادر أن نقرأ واقعة أو تعليقا خاصا بها فى السنوات التالية .. لقد أصبح الغش تقليدا معترفا به ، يحظى بالرضى ، وربما بالارتياح ، إلا فيما ندر !

ونحن بدورنا نتساءل : إذا كان المواطن كما ردد كاتبنا ، وكما نعلم جميعا هو نبت المناخ السائد " كما تكونوا يولى عليكم" ، فكيف تكون المسئولية هنا هى مسئولية هذا المواطن؟ نحن بطبيعة الحال نعلم بتميز الإنسان بالإرادة ، وأن الحتمية الاجتماعية تلغى حرية الإنسان وتنسف حرية الإرادة ، لكننا فى نفس الوقت لا نريد أن نذهب إلى

الطرف المقابل ، وإن كنا نعطى مسئولية أكبر على عاتق النظام الاجتماعى العام ، والذى تمثل المسئولية القانونية والسياسية عنه الدولة .

ويركز بهاء الدين على النظر إلى الغش الجماعى باعتباره مظهرا من مظاهر ما يمكن تسميته " بالعصيان المدنى " ، فالعصيان المدنى هنا غير منظم ، وغير موجه إلى مستعمر ، مثلما كان فى أصله الذى ابتكره " الزعيم الهندى الشهير " غاندى " وأشهره فى وجه الاستعمار البريطانى . وعلى الرغم من أنه غير منظم إلا أنه يتخذ صورة سلوك عام يرفض قانون البلاد ، ويصبح مقبولا لدى الناس ، وهذا عجيب ، ومحل إغضاء الدولة ذاتها ، وهذا أعجب ! ويذكر بهاء أن سيدة فى العام السابق (١٩٨٦) سجلت شريط فيديو لعملية غش جماعية فى الشارع ، وهجم عليها الناس وألقوها أرضا لتحطيم الكاميرا وانتزاع الشريط ، ولكنها تمكنت من النجاة بشريط الفيديو الذى يسجل صورة حية للمساهمين فيه من حول المدرسة ، بأوضاعهم الاجتماعية المحترمة ، وفى أرقى أحياء مصر الجديدة .

وها هو الكاتب الكبير يعود فيطالب بألا نلقى بالتبعة فى الغش على التلاميذ ، فهؤلاء آخر المذنبين ، فهم يتلقون التأثيرات من البيت ، والمدرسة ، والتليفزيون ، والجريدة ، والشارع وما فيه من سلوكيات ، وحكايات الذى خطف ، والذى سرق ، والذى هرب ، والذى وصل . وفى محيطه الضيق يسمع التلميذ عن : الذى اشترى الامتحان ، والذى يقدر على دفع ثمن الدروس الخصوصية والذى قريبه فلان والذى نسيبه علان .ويتساءل بهاء : أليس هذا هو حديث الكبار فى كل مجلس وفى كل أسرة أمام الصغار ؟

إن جوا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عاما يجعل الناس فى أمور كثيرة يتحالفون ضد القانون المكتوب ، الذى هو " الامتحان " فى هذه الحالة ، فصار الامتحان مجرد " سور" مما نراه فى الشوارع لتنظيم المرور : واحد يقفز عليه ، وآخر يكسر فيه فتحة ، المهم اجتيازه بأقصر الطرق ، وتندثر وظيفة " السور" مع الأيام ، لأن المهم هو اجتياز حاجز " الشهادة " لا التعليم !

وينشر بهاء الدين نص رسالة تظهرنا على مظهر آخر من مظاهر الغش تقطر أسى وحسرة ، لأنها فى مجال خطير ٠٠ مجال الطب ! فقد كتب د٠مكرم نظير منسى رئيس أقسام العظام وزميل كلية الجراحين الملكية بلندن أن مريضة اسمها " شهيرة الشحات حسن " دخلت مستشفى منشية البكرى العام يوم ٨٧/٤/٢٧ للعلاج تحت إشرافه بقسم العظام من كدمة ملتهبة أسفل الظهر ، وتم عمل اللازم لها ، وشفيت تماما ، وحرر لها خروجا على تذكرة علاجها رقم ٣٥٥٦ بتاريخ ٨٧/٥/٢٠، ولكن السيد مدير المستشفى د٠ أحمد ماهر صوابى رفض خروجها ، ولما طلب من سيادته تفسيرا لعدم خروجها ، أفاده بأنه يرغب فى بقائها حتى منتصف شهر يونيو حتى تتمكن من عقد لجنة امتحان خاصة بها لأداء امتحان الثانوية العامة بالمستشفى لأنها قريبة الدكتور وكيل وزارة اصحة ٠

ورفض د٠مكرم ذلك بشدة ، فما كان منه إلا أن شطب على تأشيرة الخروج وحرر على التذكرة " تلحق بقسم الدكتور محمد طلعت عز الدين ، أخصائى العظام الآخر بالمستشفى للعلاج تحت إشرافه ، على أن تحجز منفردة بالقسم " ٠ وهنا تكرم المعالج الجديد بكتابة علاج جديد لها بالغرفة المنفردة رضوخا لمدير المستشفى الذى كان يعده ويساعده فى الحصول على رئاسة القسم بدلا من د٠مكرم ، الذى تقدم فى الحال بشكوى لوكيل الوزارة المذكور ، وذهب لمقابلته ، وقد نفى الرجل صلة القرابة بالمريضة ، واستنكر الموضوع ووعد بالتحقيق فيه !

– ويشارك الكاتب الصحفى سلامة أحمد سلامة بمقال مطول بعنوان " حالة غش اجتماعى " بعدد الأهرام الصادر فى ٨٧/٥/٢٤ ، مبررا العنوان بأننا أصبحنا فى حقيقة الأمر لا نواجه حالة " غش جماعى " ، وإنما حالة " غش اجتماعى " يمارسها المجتمع كله : الآباء والأبناء والنظار والمدرسون ، والمدارس الخاصة بمصاريف والمدارس العامة التى تنفق عليها الدولة ٠ ولا يختلف عليها أحزاب المعارضة وأنصار الحكومة ، ويتواطأ عليها الأهالى والشرطة ٠

وإذا كانت هذه القضية قد كشفت عن زيف كبير عشنا فيه – وما زلنا – إلا أن كاتبنا يرى فى انكشافها نفعا عظيما ، ذلك أن هذا – كما أمل الرجل – قد يدفعنا إلى

اتخاذ موقف حاسم وحازم من نظامنا التعليمى بأسره ، هذا النظام الذى نجح فى إفراز قيمة جديدة لم تكن معروفة من قبل هى النجاح السهل السريع الذى يمكن الحصول عليه دون جهد أو عرق ، ودون دراسة أو استذكار ، ودون تحصيل أو تفكير ، بل أصبح الطريق إليه هو خطف العلم خطفا وتعليبه وتجهيزه فى أقراص وبراشيم وملخصات ، تحشر فى ذاكرة التلاميذ حشرا عن طريق الدروس الخصوصية التى أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، ثم تلفظ من العقول والأفهام لفظ النواة بعد أداء الامتحانات ٠

وهذا بطبيعة الحال فى أحسن الظروف وأفضل الاحتمالات ، بالنسبة للفئة القليلة التى ربما اختارت طريقا ما زال أصعب نسبيا من الطريق اللآخر ٠٠ وهو طريق أكثر سهولة ويسرا ٠٠ يبدأ من شراء الامتحانات وينتهى بعمليات الغش الجماعى ٠ ولعلنا نبتسم ابتسامة تمتلىء مرارة مع ما يشير إليه كاتبنا الكبير من بعد طريف فى المسألة ٠ فالكل كان يعلم حقيقة الغش والخداع الذى يجرى ابتداء من مديرى التربية والتعليم وكبار المسئولين الذين يشرفون على الامتحانات ، وانتهاء بالتلاميذ والطلبة الذين يجرى امتحانهم ٠ لكن الأكثر أهمية فى نظر هؤلاء هو أن تبقى الشكليات قائمة ٠٠ من لجان الامتحان والمراقبين والكونترول والأرقام الكودية والنتائج السرية ، ثم يسارع أولياء الأمور بعد ذلك إلى نشر التهانى فى الصحف لأبنائهم المتفوقين ، وكأنه كان هناك امتحان حقيقى !

وينتقد سلامة أحمد سلامة طريقة تفكير فى مسألة التعليم ، فمن حين لحين تهب المناقشات حول جانب أو آخر من الجوانب المحدودة ، مثل مجانية التعليم : نبقيها أم نلغيها ؟ الدروس الخصوصية وأخطارها ، لكن عادة مالا يتطرق الحديث إلى السؤال الأهم والأخطر : حول ماهية التعليم ونوعيتها ، وكانت النتيجة هى ما نراه من وجود أشكال تعليمية بدون تعليم حقيقى ٠٠ فهناك أبنية مدرسية لا يوجد بداخلها مدارس بالمعنى التربوى والتعليمى ، وهناك جامعات بدون تعليم جامعى حقيقى ٠ وهناك مدرسون وأساتذة أشبه بالتجار ورجال الأعمال منهم بالمربين ورجال التعليم الذين عرفناهم ٠ وهناك الوف وملايين من الطلبة ، ولكنهم لا يدرسون ولا يتعلمون ٠

حملة صلاح منتصر :

وقد حرصنا على استقلال ما كتبه " صلاح منتصر " ، الكاتب المعرروف بـــالأهرام ، بعنوان خاص نظرا لأنه عبر عدة أيام ، قام بحملة متواصلة على الغش فى الامتحانات ، فى عموده اليومى " مجرد رأى " ، فمن ذلك ما كتبه فى ١٩٨٧/٥/١١ بادئا بتساؤل استنكارى عما انتهت إليه قضية الغش الجماعى فى الحسينية من حفظ التحقيق ، فهل من مبدأ تكافوء الفرص أن تتاح لمجموعة من الطلاب الحصول على أعلى الدرجات لأن أولياء أمورهم تحالفوا وتكاتفوا فى تكوين مركز إرهاب فرضوا به أنفسهم على لجنـــة امتحانات أبنائهم وقاموا تحت الإرهاب بتسليم التلاميذ نماذج كاملة للإجابة ينقلون منها ويكتبون ويحصلون على أعلى الدرجات ؟

إن المحزن فى المسألة ، فيما يشير صلاح منتصر ، أنها توقفت لأن المحققيـــن لـــم يصلوا إلى الرجل الذى خطف ورقة الأسئلة ، لكن ماذا عن واقعة الغش الجماعى نفسها التى لم يتحرك من أجلها أحد ولم يتخذ فيها قرار ؟ ماذا يمكن أن نقول لأى طالب يسمع عن هذه الوقائع ويسأل والده : كيف تسمح الدولة بهذا ؟ وماذا يمكـــن أن يغـــرى أى طالب مستقبلا على أن يجهد نفسه فى الاستذكار ما دام الحصول على أعلى الدرجـــات ممكنا بالغش الجماعى ؟ ويختم كاتبنا حديثه بكلمات صارخة : " إنها ليست قضية لجنة امتحانات أو محافظة أو مجموعة طلبة وأولياء أمورهم ، وإنما هـــى قضيـــة مجتمـــع بأكمله لو سكتنا عنها فقل على مستقبل هذا البلد السلام ، أو إن شئنا الدقة فلا مستقبل ولا تعليم ولا قيمة لأية شهادة أو مجموع " !!

إن المؤلم حقا ونحن نقرأ هذه الكلمات بعد مرور أحد عشر عاما ، أن " الشـــكل " الذى تم به الغش فى عام ١٩٨٧ ربما لا يكون موجودا ، لكن عمليـــة الغـــش نفســـها مستمرة ، وتتزايد ، ولا تلقى الآن استهجانا كما قلنا ، فهل صدقت نبوءة الكاتب ؟

وإذا كان صلاح منتصر قد طلب رأى وزير التعليم د٠ فتحى سرور ، فقد جاءه الرد حالا ، فنشره فى اليوم التالى ٥/١٢ ، وتجىء كلمات الوزير نفسه : " إنهـــا لمصيبـــة كبرى أن تصل التربية المنزلية إلى هذا الانحدار ، فلا يستحى الأب فـــى أن يعلـــم ابنـــه

الغش فيشاركه فى السرقة ؟ أية قيم تلك التى يسمح فيها قلة من أولياء الأمور لأنفسهم بأن يبثوها بين أبنائهم ؟ أى مستوى هابط ذلك الذى تردى فيه نفر من الطلاب والتلاميذ من أجل استراق النجاح بدون وجه حق ؟ وأى حديث يمكن أن يسمع بعد ذلك عن بناء الإنسان وبناء المجتمع ؟ "

إن وزير التعليم يحاول هنا أن يقذف بالكرة إلى ملعب الأسرة ولا يشير بأى حال إلى مسئولية وزارة التعليم . صحيح أن الأسرة تتحمل وزرا كبيرا فى هذا الشأن ، لكننا من ناحية أخرى نتساءل : ترى لو كان الآباء يرون أبناءهم يقضون يوما كاملا فى مدارسهم يتعلمون تعليما جيدا ويمارسون الأنشطة المتعددة التى تسهم فى التكوين والتنشئة المتكاملة لجوانب الشخصية ، هل كان الأبناء يحتاجون إلى الغش ؟ !

ومع ذلك فقد أحسن د.سرور فى وصفه لهذه الظاهرة ب " الفاجعة التربوية " ، ودعوته إلى تكاتف الآباء والمفكرين ورجال الإعمال مع رجال التعليم فى غرس القيم الرفيعة " وليعلم الجميع أن التهاون فى الغش يعنى فتح الباب على مصراعيه أمام الكسب الرخيص ، وأنه إيذان بنشر القيم الانتهازية بما تجره من سرقة ورشوة واختلاس وغيرها من مظاهر الانحراف .." ترى ، ما رأى د. سرور الآن (١٩٩٨) عندما يرى استمرارية فى الظاهرة من حيث النتائج التى حذر من حدوثها ؟ هل يمكن أن نجد علاقة بين الغش فى التعليم وما نبهت إليه العديد من الأحكام القضائية بحدوث نفس الظاهرة فى انتخابات مجلس الشعب ؟

وإذا كان الغش فى الامتحانات ليس أمر مستحدثا حقا ، إذ هوظاهرة ، إلا أن صلاح منتصر فى عموده اليومى ، بعدد الأهرام الصادر فى ٥/١٩ ، يلفت نظرنا إلى عدد غريب من التغيرات :

- كان الغش من قبل تفكيرا فرديا من الطالب أو التلميذ ، فأصبح اليوم تفكيرا جماعيا
- كان الطالب يمارس الغش من دون علم أبيه ، فوصلنا إلى الوضع الذى أصبح فيه الآباء هم الذين يخططون كيف يسهلون عملية الغش لأبنائهم .
- كان مراقب الامتحانات يشعر فى لجنة الامتحان أنه قوة مهابة يخشاها الجميع ، فإذا به ، بسبب مراكز القوة والإرهاب التى يشكلها الآباء فى بعض اللجان ، يتوارى

هؤلاء المراقبون ويشعرون أنهم لا حول لهم ولا قوة أمام عمليات الغش الجماعى التى تجرى أمامهم علنا بصوت مسموع عبر الميكروفونات ، أو نماذج للإجابات موزعة على الطلبة .

- عندما كان يتم ضبط طالب وهو يغش تهتز اللجنة ويصدر الأمر بحرمانه فى الحال من الامتحان ، واليوم فإن المحاولات تجرى عند ضبط محاولة الغش لإخفاء معالم الجريمة وتفويتها دون أى عقاب أو مراجعة .

وسلط كاتبنا الضوء على زاوية مؤسفة أخرى فى القضية ، فالمسئول عن امتحان مدرسة الحسينية ، وفقا لقوانين الحكم المحلى هو محافظ الشرقية ، وبالتالى فإن وزير التعليم الذى يرأس العملية التعليمية ويتحدث عن الأخلاق ودور المدرسة فى تربية التلميذ وكل هذه العبارات والمعانى الجميلة ، هذا الوزير نفسه تبدو يده - بسبب الحكم المحلى - مغلولة أو غير قادرة على اتخاذ إجراء ما ضد واقعة الغش المؤكدة فى إحدى لجان المحافظة .

لقد اتصل وزير التعليم بمدير الأمن العام فى المحافظة المتولى مسئولية المحافظ بالنيابة ، لأن المحافظ " أمين ميتيكس " كان متغيبا خارج البلاد فى رحلة علاج ، وطلب إليه إلغاء امتحان هذه اللجنة ، ولكن المحافظ بالنيابة ، تحت ضغط أولياء الأمور ، وربما أيضا أعضاء مجلس الشعب ، تحرج فى اتخاذ هذه الخطوة ، وظهرت شبه أزمة دستورية بين الوزير " المسئول أخلاقيا " أمام الرأى العام ، والمحافظ " المسئول قانونيا " داخل محافظته ، وكان المخرج الوحيد أمام الوزير على ما يبدو هو إصدار قرار يدخل فى سلطته يقضى بوقف تصحيح إجابات اللجنة .

ومرة أخرى ، وفى أهرام ٢٠ /٥ يواصل صلاح منتصر أحاديثه مؤكدا أنه لم يكن يتصور أبدا أنه سيواجه هذا الكم المحزن من " حكاوى " الغش فى الامتحانات وما تنطوى عليه من لا أخلاقيات ! وعرض علينا عينة مما وصله :

- ففى جلسات عائلية مع طلبة الطب ، اعترف كثير منهم بأنهم حصلوا على ما حصلوا عليه من درجات خيالية بسبب الغش ، فقد كانت إجابات الأسئلة فى الثانوية

العامة ، تصل إلى آذانهم أثناء الامتحان ، ولعل هذا ما يفسر - فى رأى د. أحمد عبد العزيز إسماعيل أستاذ الأمراض الباطنية بطب قصر العينى ، التناقض بين مستواهم الحقيقى وما حصلوا عليه من مجموع . ولعل هذا أيضا يؤكد ما سبق أن قدمنا به الموضوع من أن المسألة ليست فقط عام ١٩٨٧ ، ولا هى فقط فى إمتحانات الإعدادية ، ولا هى فقط فى إحدى لجان محافظة الشرقية !!

- ويأبى رجل من رجال التعليم القدامى إلا أن يؤكد لنا ما هو أدهى وأمر ، من أن الظاهرة تفاقمت ، قبل ذلك بعشرات سنين . إنه يزعم أنها نمت وترعرعت منذ أباح الحاكم للمحافظين فى عهد الثورة ورجال هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى أن يتدخلوا فى كل شئون التعليم بالأهواء المدمرة والهابطة ، وأصبحنا منذ ذلك الوقت نتلقى " الأوامر العليا " على هيئة " قرار سياسى " برفع نسبة النجاح من ١٠٪ إلى ٩٠٪ ، وروى رجل التعليم القديم أن شيئا مثل هذا حدث معه فى بداية الثورة ، فقد قام بتصحيح امتحان النقل للصف الأول الثانوى حيث بلغت نسبة النجاح ١٥٪ ، ولكن ناظر المدرسة الذى كان يومها عضوا بهيئة التحرير أصر على أن تصبح النتيجة ٩٥٪ ، حتى ولو بإعطاء درجات لصفحات بيضاء من غير سوء بأوراق الإجابة !

ومن دشنا يوجه مواطن الدعوة للكاتب وغيره أن يحضروا امتحانات الثانوية العامة بدشنا ، وهى من مراكز محافظة قنا حيث " فاتكم حضور امتحان الإعدادية فيها وفى السمطا وأبو مناع لتكتشف أن الغش أصبح حقا من حقوق المواطن ، وأن الذى يستنكره يكون نصيبه حجما مهولا من الشتائم والتهديدات !

وفى أهرام ٢٣/ ٥ ينقل لنا صلاح منتصر بعضا مما جاء فى رسالة لمدرس أول علوم رمز إلى اسمه بالحروف ح.ج.ا ، وهو يعمل بالتعليم منذ ١٥ عاما ، خاصا بامتحانت الثانوية العامة : فبعد إعلان أماكن توزيع السادة رؤساء اللجان والمراقبين والملاحظين يبدأ نشاط ما يمكن تسميتهم ب " القومسيونجية " المتخصصين فى جس نبض المسئولين فى هذه اللجان وامتحان أمانتهم وإمكان إيجاد ثغرة للتسلل منها إلى الجميع اعتبارا من رئيس اللجنة ، مرورا بالمراقب الأول ، ثم بعض المراقبين ، وصولا إلى الفراشين الذين يتم التركيز عليهم لاستخدامهم كوسطاء لنقل الأسئلة من

داخل اللجان إلى خارجها حيث يتم تسليمها إلى متخصصين جالسين على الرصيف ومعهم أوراقهم وآلات تصويرهم ليتموا فى دقائق حل إجابات الأسئلة وعمل أكثر من نسخة - وكل هذا بثمنه طبعا - ثم تسريبها إلى دورات المياه ومنها إلى اللجنة !

ويلفت المدرس الأول نظرنا إلى أن أبناء السادة أعضاء مجلس الشعب والمحافظين ومديرى الأمن يكونون عادة مركز قوة وأحيانا ما يتم استخدامهم كوسيلة إرهاب . ولكى نعرف ماذا يحدث عند امتناع اللجنة عن مساعدة الطلاب فى الغش يروى لنا المدرس الأول بعض النماذج : إرهاب من ينام من المراقبين داخل المدرسة ليلا وذلك عن طريق قطع المياه والكهرباء ، بل وكثيرا ما يتم منع وصول أى مستلزمات للأكل والشراب لهم - إذا كان لأحد أعضاء اللجنة سيارة يتم تحطيمها انتقاما منه - غير ذلك هناك عملية إرهاب عن طريق الفتوات الذين يتم تأجيرهم لهذه المهمة !

وذكر صلاح منتصر أن هذا مجرد عينة من رسائل مماثلة كثيرة وصلته يشير أصحابها إلى أشخاص بالاسم ، لكن يمنعه من نشرها قوانين القذف .

عرض الغش يستمر :

ويمر عام بكل ما أثير فيه وكتب ، لكن " الكارثة " تطل برأسها من جديد إيذانا بأن " العرض مستمر" ، فقد كتب صلاح منتصر أيضا فى عموده اليومى بأهرام ١٩٨٨/٨/٦، عن لجنة أبو تشت (محافظة قنا) لامتحان الثانوية العامة - أدبى ، فقد خطط أولياء أمور الطلاب لتخصيص أحد المدرسين الذى يجلس خارج اللجنة وتجيئه ورقة الأسئلة بعد دقائق من بدء الامتحان فيجيب عليها ويسلم الإجابة إلى واحد يقوم بتصويرها " فوتو كوبى" من ٤٥٠ نسخة ، ثم توزيعها على الطلبة داخل اللجنة لكى ينقلوا منها أوراق الإجابة . لكن واحدا من المواطنين استطاع أن يضع يده على بعض نسخ الإجابات وأرسلها إلى وزير التعليم دون أن يذكر اسمه ، فقد خاف أن يكون ما يقال عن كراهية الوزير للغش ومحاربته له نوعا من الدعاية غير الصادقة ، أو أن يحول موظفو مكتب الوزير بين وصول الشكوى ويحولوها إلى جهة الاختصاص فى

لجنة أبو تشت فتكون النهاية المؤكدة لصاحب الشكوى والذى وقعها بإمضاء مصرى وطنى .

عندما وصلت الشكوى إلى د.سرور أدرك بحكم كونه أستاذا فى القانون الجنائى أن الجريمة قد تمت ، وأن واقعة الغش يجب أن تضبط فى أثناء وقوعها ، وقد أفلت الطلبة من لحظات ضبطهم . وانتهى إلى خطة يفهم منها أن وصول أوراق إجابات هذه اللجنة إلى القاهرة قد تم بطريقة عادية وتقليدية . ثم كانت المفاجأة عندما تكشف لأعضاء اللجنة الخاصة بالتصحيح أن الأوراق جميعا صورة طبق الأصل من إجابة واحدة ، حتى الأخطاء التى كانت موجودة فى هذه الإجابة نقلها الطلبة كما هى . وتم تحريز هذه الأوراق وتحرير تقرير بحالاتها أشر عليه الوزير بإلغاء نتيجة امتحاناتهم واعتبارهم راسبين جميعا !

كان هذا تصرفا مسئولا شجاعا من وزيرر التعليم حقا ، ولكن : إذا كانت هذه الواقعة قد وجدت مواطنا يبلغ عنها ، فمن أين لنا أن نطمئن إلى أن هناك وقائع أخرى مماثلة لا تجد من يبلغ عنها ؟ وكم تبلغ بناء على هذا ثقتنا فى نتائج الامتحانات سواء فى الثانوية العامة أو فى غيرها من الامتحانات العامة ؟ وإذا كان هذا يحدث بالنسبة لمثل هذا الامتحان الذى هو فى مركز الضوء بالنسبة للرأى العام والجهات المسئولة ، فماذا يكون الأمر إذا بالنسبة للامتحانات الأخرى فى سنوات النقل ؟!

ونقل كاتبنا فى أهرام ١٩٨٨/٨/٢٣ مضمون رسالة لوكيل مدرسة له خبرة ٢٥ عاما فى التعليم ، يقول أنهم فى العام الحالى أنهوا على أكمل وجه الامتحان الذى كانوا يراقبونه فى إحدى قرى محافظة البحيرة (امتحان آخر غير الثانوية العامة) فى جو يسوده النظام والجدية والانضباط ، ولكن جزاءهم على ذلك تكريم خاص قرر سكان القرية أن يودعوهم به وداعا عظيما ، إذ انهالت عليهم على طريقة أبناء الأرض المحتلة (حيث كان ثورة الحجارة مشتعلة) قذائف الطوب والحجارة من بعض الصبية والشباب العابثين ، ولكن العجب العجاب " أن جوز عساكر غلاظ سمان كل منهما له شارب ضخم وقفا متفرجين " ، بل سمع الوكيل أحدهما يقول للأولاد الماجنين " حدفوهم

ولا د.. دول ..." ، وأولاد .. دول هم بالطبع أعضاء لجنة الامتحان عقابا لهم على أنهم قاموا بواجبهم وأرضوا الله وأرضوا ضمائرهم .

ويعلق صلاح منتصر على ذلك أن القرية المصرية التى كانت تتعامل بالكلمة والشرف قد تسلل إليها الغش " والغش لا يتجزأ .. الغش فى الامتحانات يعقبه الغش فى التجارة وفى المعاملات وفى الزراعة وفى العمل .. الخ " .

موقف خبراء تعليم وأساتذة تربية :

وفى عددها الصادر فى ٨٧/٥/١٣ نشرت جريدة الأهالى استطلاعا قام به " مصباح قطب" لآراء عدد من أساتذة التربية والمهتمين بقضايا التعليم :

- فالدكتور سعيد إسماعيل على يقول : أن الغش فى حد ذاته صورة من صور السرقة يحصل به الغشاش على عائد عمل لم يقم به ، وله صورتان : ا- الفردية المألوفة الناجمة عن ظروف طارئة وكانت شائعة قبل الانفتاح عندما كانت العافية الاجتماعية قوية بما يكفى لمنع فيروس الغش من الانتشار . ب - المرضية ، وهى القائمة الآن فى مصر حيث أخذت طابعا اجتماعيا متواترا وهى بهذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجالات متعددة فى المجتمع :

* فالحزب الحاكم يغش فى الانتخابات ليحصل على نتائج لا يستحقها .
* والقيادات السياسية تغش الجماهير بتصريحات هى أول من يعلم أن كثيرا منها وهمى .
* والرأسماليون يغشون فى معاملاتهم لهبر المال العام من البنوك .
* والأستاذ الجامعى يغش كتبه - بنقلها عن الآخرين دون ذكر ذلك - فيتم تكريمه ، كما حدث مع أحد الوزراء السابقين الذى خرج من الفضيحة العلمية فائزا بمقعد الوزارة !

ويرى سعيد إسماعيل أنه فى ظل هذا الخلل لا نتصور أن ينجو منه قطاع التعليم . وإضافة إلى ذلك فقد صار الغش صورة من صور الاحتجاج الجماعى ضد العملية التعليمية المغشوشة هى الأخرى بعيوبها المعروفة ، وبالإصرار على التعليم التلقينى

المعتمد على الحفظ ، واذكر ما تعرفه عن ، الذى يسهل فيه الغش ، وخشية التعليم الذى يقيس كافة المهارات حتى لا يؤدى إلى قيام العقل الناقد الذى يوفر للمواطن أدوات تحليل كافية لكشف زيف الواقع الذى يعيشه .

- ويكتب " زكريا حسن الريس " نقيب المعلمين بشمال القاهرة فى بريد جريدة الأخبار فى ٨٧/٥/٢٢ ، أنه قد بح صوت العاملين فى التعليم عبر سنوات ماضية عما يحدث للمدرسين فى امتحانات الشهادات العامة وخاصة الثانوية العامة والدبلومات الفنية (تجارى - صناعى - زراعى) وما يتعرض له المدرسون من اعتداءات من الطلاب داخل اللجان ومن أولياء الأمور خارجها ، ويحكى النقيب مثالا لذلك دون أن يرى زجرا وإجراءات حاسمة للتصدى لذلك . كذلك أكد النقيب أن الطالب الذى يتعود على الغش دون رادع من المجتمع - بعد تخرجه هو نفسه المهندس الذى يغش فى مواد البناء فتنهار المساكن التى يشيدها على آلاف الأرواح البريئة ، وهو نفسه مدير الجمعية التعاونية الذى يختلس لنفسه السلع المدعمة ويحرم الجماهير منها ليبيعها فى السوق السوداء ، وهكذا سنجد فى المستقبل نتاج عملية الغش أفراد لا يهمهم الأمانة والشرف فيدمرون القيم الأصيلة للمجتمع المصرى .

- أما موجه الفلسفة الشهير" حليم فريد تادرس " فقد علق مرتين بريد الأهرام ، أولاهما كانت فى العدد الصادر فى ٨٧/٥/٢٦ بعنوان " إشعاع الغش " حيث يكون العنوان غالبا من عند محرر الباب ، والذى استوقف الموجه الكريم من " موقعة الحسينية " أمران : ١- أن وكيل وزارة التعليم بالشرقية أنبأ وزير التعليم تليفونيا بأنه لا يتمكن من حفظ النظام والمراقبة داخل اللجنة . ٢ - أن مدير أمن المحافظة أنبأ الوزير تليفونيا بأنه يتعذر السيطرة على الموقف .

وبناء على هذا يتساءل الأستاذ حليم : إذا كان أمن المحافظة بجنده وعتاده ووكالة الوزارة بهيلها وهيلمانها قد عجزا عن مواجهة الموقف أو اتخاذ قرار إلا بعد الرجوع إلى الوزير ، فماذا يكون عليه حال رئيس وأعضاء لجنة سير الامتحان الذين لا يملكون من أسباب القوة إلا دعاء الوالدين . تندبهم الوزارة بجهات نائية أو معزولة فيتعرضون لضغوط لا قبل لهم باحتمالها ، ومن يتصدى منهم لهذه الضغوط عليه أن

يواجه وحده مطاوى قرن الغزال وسلبية جهات الأمن . ويروى موجهنا أنه منذ سنوات ندب رئيسا لإحدى لجان امتحان الثانوية العامة فى أحد مراكز الوجه البحرى ، وخلال سير الامتحان ترامى إلى سمعه صوت ميكروفون مثبت فى شرفة منزل مجاور ينقل الإجابات على أسئلة الامتحان ، فاستعان تليفونيا بمأمور شرطة المركز ، فأنبأه بأن الأمر يتطلب إذنا من النيابة لاقتحام الشقة ، وهذا يقتضى إجراءات تستغرق عدة ساعات ، وتبين للموجه أن ابن المأمور وحرم السيد وكيل النيابة يؤديان الامتحان بذات اللجنة .

ومن المحزن أن الموجه يشير إلى أن وزيرا سابقا للتعليم اتخذ قرارا مشابها لما اتخذ بالنسبة لنفس المدينة ، ثم تخلى عنه بفعل ضغوط من جانب أعضاء مجلس الشعب عن مدينة الحسينية مشفوعة بتعهدات أشبه بكلام الليل المدهون بالزبد .

وبنفس أسلوبه الساخر يكتب موجهنا مرة أخرى فى أهرام ٨٧/٦/١٥ بعنوان " الغش المدعم " فى بريد الأهرام ، فأسوة بالرغيف المدعم وغيره يشير إلى نوع من الغش فى الامتحانات يدعم من موازنة التحصيل مع التمويل بالعجز! فما أن تعقد لجان تقدير الدرجات فى الشهادات العامة ويقول المصححون بسم الله الرحمن الرحيم ، ويبدأ المقدرون عملهم طبقا لنموذج الإجابة ، وترفع نسب النجاح فى العينة إلى الوزير أو الوكيل ، حتى تأتى الأوامر من فوق على لجان تقدير الدرجات : ؟ لا ينبغى أن تقل نسبة النجاح فى المادة الواحدة عن ٨٥٪" ، وهو تقليد وارد ومعروف فى امتحانات الثانوية العامة بالذات . ويدع المقدرون نموذج الإجابة جانبا ، ويعيدون تقدير درجات الراسبين الذين تقل درجاتهم عن درجة النجاح بأربع أو خمس درجات ، وينفخون فى درجاتهم حتى تنقطع الأنفاس ليصلوا بها دون وجه حق إلى درجة النجاح ، بينما تظل درجات المتفوقين وأنصاف المتفوقين كما هى !

– وفى تحقيق صحفى ل" ممدوح الولى " بأهرام ٨٧/٥/٢٧، يستطلع رأى بعض الخبراء والأساتذة ، فهذا " جمال نوير " الباحث السابق بالمركز القومى للبحوث التربوية يقول أننا قد جعلنا الجامعة هى الأمل لكل تلميذ ، وربطنا المراحل الدراسية قبلها معا فى سلسلة متصلة على الطالب اجتيازها مرحلة مرحلة ، فى حين أن قدراته

لا تستطيع ملاحقة طموحه ، ومن هنا لابد من أن يقفز أسوار الشهادات العامة سواء بالدروس الخصوصية أو الغش بتشجيع من بعض أولياء الأمور والنظار والمدرسين ، فالآباء أرهقوا بالمصاريف طوال العام ، والمدرسون يحصلون على تقديرات حسب درجات مدارسهم .

وينتقد نوير الإجراءات التى تتخذها الوزارة لمواجهة الغش ، ويصفها بأنها تتم بمنطق القانون الجنائى ، وليس بمنطق القانون الوقائى ، فهى تعاقب المخطىء ولكنها لا تعالج الأسباب التى تدفع لارتكاب الجريمة ، وهى أحوال النظام التعليمى وشكل الامتحانات الحالى . وإذا كانت الوسائل القانونية كافية لردع الظاهرة لكنها قد تدفع إلى اتخاذ طرق أخرى للتحايل .

أما الدكتور " سيد عثمان " فيرى أن ما حدث هو نتيجة طبيعية لأوضاع التعليم القائمة ، فالجسم المعتل لابد أن يفرز ظواهر معتلة ، فماذا نتوقع من نظام المدارس بوضعها الحالى وتكدس التلاميذ والتكالب على الدروس الخصوصية ، وعدم وجود أى دور للتربية الأخلاقية سواء للتلاميذ أو المعلمين ، بل إننا نتوقع أن يفرز الواقع التعليمى الحالى أستاذا أكثر فظاعة إذا لم نسارع بعلاجه . وهذا العلاج يتطلب اهتماما قوميا بالتعليم ليحتل المكانة الأولى فى اهتمامات المجتمع وليس اهتماما شكليا يتبدى فى احتفالات ومناسبات .

واقترح الدكتور " محمد صابر سليم " إعداد امتحانات غير قابلة للغش ، بعمل أسئلة عديدة تضع التلميذ فى مواقف متعددة وتطلب منه كيف يتصرف فيها ويفسرها ، وهى مواقف تعبر عن مدى إدراكه ووعيه بما درسه .وهو يهيب بوسائل الإعلام بألا تتدخل فى تقويم مستويات الامتحانات ، إذ كثيرا ما تكتب الصحف عن " أسئلة صعبة " تزعم ورودها فى الامتحان وتثير الرأى العام ، خاصة وأنه لابد من وجود بعض الأسئلة لتمييز الطلاب المتفوقين وتشجيعهم .

ويؤكد الدكتور " حسن الساعاتى " أستاذ الاجتماع المعروف أن هناك أسرا تعد البرشام لأولادها وتقوم بإطلاق البخور على البرشامة ويطوفون بها حول مقام السيدة

زينب حتى تعمى عين المراقب عنها حسب معتقداتهم ، بالإضافة إلىالدعاء على المراقب فى حالة ضبطه للبرشامة . ولعل تفشى الغش بالأقاليم أصبح سببا فى رغبة كثير من الإداريين بها فى عدم النقل منها حتى يفرغ أولادهم من دراستهم بسبب سهولة الغش .

ورأت الدكتورة " آمال صادق " أن الامتحان بصورته الحالية يساعد على الغش ، ومن ثم فهى تقترح أن يستثير عقل المتعلم ويدفعه للتفكير ، وذلك بأن يكون فى صورة مشكلات ، وهنا يصعب الغش ، حتى ولو دخل الطالب ومعه كتاب مفتوح . أيضا تقترح أكثر من امتحان تتكافأ فى مستواها لتوزع على الطلاب ، وهنا تختلف أسئلة الطلاب ويصعب الغش ، وهو ما يسمى بنظام الصور المتكافئة من الإجابات .

ويكاد رأى الدكتور " عماد فضلى " أستاذ الأمراض العصبية والنفسية بطب عين شمس يتطابق مع الرأى الذى سبق أن لخصناه عن أحمد بهاء الدين ، فالغش الجماعى كما يرى د.عماد هو جزء من التسيب العام الموجود بالمجتمع ، وهو ظاهرة موجودة منذ سنوات ، لكن الأضواء تركزت عليها مؤخرا . أما العلاج ، كما يتصور د. عماد ، فيتطلب أن يكون هناك احترام للقواعد قابلة التطبيق ، فمثلا ، نسمع عن قرارات إزالة للبناء المخالف ، لكن الواقع أنه لم تتم إزالة أى عقار تم بناؤه وما أزيل هو ما فى دور البناء .

غش ١٩٩٧ :

..وانحسرت أحاديث الغش بعد أن مضى عام ١٩٨٧ ، وبعض الشىء فى عام ١٩٨٨، بعد أنهار المناقشات والتعليقات التى فاضت بها أودية الصحف والمجلات . ولا نريد أن نكرر ما سبق أن أكدنا عليه من أن ذلك لم يكن ليعنى أبدا اختفاء الظاهرة ، بل لكونها أصبحت ذات مشروعية اجتماعية تربوية ، وإن كادت أن تصبح كذلك ذات مشروعية أخلاقية ، بما أصبح متداولا عن تسهيل الغش بأنه " مساعدة " و" تعاون " وبأن التشدد فى مواجهته هو " قسوة " و" رزالة " و" حقد " مرذول ، وعلامة على انتفاء الرحمة !

لكن واقعة تشذ ، فنقرأ فى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٩٧/٦/٢١ عن صورة من صور الغش ، : شراء أسئلة الامتحان قبل موعد انعقاده ، صاحبا التحقيق الصحفى هذه المرة هما : حمدى ياسين وأشرف شرف ، والذى أدى إلى كشف الواقعة " بجاحة " طالبة ضبطت فى حالة غش .. لقد صرخت الطالبة " سلوى " فى لجنة امتحان ثانوية عامة بالإسكندرية ، بعد فشل محاولاتها فى تهديد المراقب بسطوة ونفوذ أبيها ، وقدرتها على " إلباسه " تهمة رشوة ملفقة بعد إخراجها مبلغ ألف جنيه من حقيبتها المدرسية ، وشعورها بجدية محضر الغش ، وعدم تراجع المراقب ، جعلها تصرخ محذرة : " خللى بالك يا هبة " ؟!

انطلق المراقب نحو " هبة " المنادى عليها والتى حاولت إلقاء حقيبتها من النافذة ، لكن المراقب التقطها ليجد بداخلها صورة ضوئية من أسئلة الامتحان وإجابات نموذجية لها ، ويتحول المحضر من واقعة غش إدارية إلى قضية تسرب للأسئلة يتحدث عنها كل بيت فى مصر ، تحققها النيابة وتنسكب أسرار الانحراف بالتدريج فى طرقات التحقيق الذى يشرف عليه المستشار رجاء العربى النائب العام بنفسه !

انهارت "هبة "، وقالت أنها اشترت صورة الأسئلة والإجابات من " سلوى " بمبلغ مائة جنيه ، وسلوى أرشدت عن " غادة " طالبة الحقوق التى باعتها لها بمبلغ مائة جنيه ، بعد أن اشترتها من " مصطفى " زميلها بكلية الحقوق بمبلغ مائتى جنيه ، وهو بدوره اعترف باتفاقه مع مدير المدرسة الثانوية والمعين رئيسا للجنة مدرسة محمد كريم على شراء أسئلة خمس مواد بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، على أن يتسلمهم منه صباح كل امتحان ، كيف ؟

يقوم مدير المدرسة فى الساعة السابعة صباحا باستخدام شفرة موسى فى قطع جانبى ظرف الأسئلة المغلقة بالشمع الأحمر ، و" يبرم" ورقة الأسئلة ويسحبها بهدوء ، ثم يصور منها عدة نسخ بسرعة ويعيد الأصلية إلى الظرف ويغلقه . فى السابعة و١٠ دقائق تكون أسئلة الامتحان فى الطريق إلى بيت أحد الطلاب بمنطقة كامب شيزار ، حيث يجلس أكثر من مدرس ليضعوا إجابات نموذجية سريعة لمجموعة من الطلبة قبل

موعد ذهابهم إلى اللجنة ، وتقوم غادة ومصطفى بتصوير وتصغير الإجابات على شكل " برشام " للغش منها أثناء الامتحان ٠

وتؤكد التحقيقات أن وكيل المدرسة كان مشاركا بقوة فى عملية تسـريب أسـئلة الامتحان ، وأنه يمارس هذا العمل منذ عام ١٩٩٤! وأن هذا الوكيل على صلة بأسـرة نجم الكوميديا الشهير " محمد نجم " ، فقد تم نقل ابنه منذ بداية العام الدراسى ٩٧/٩٦ عن طريق المدير والوكيل ، من مدرسة الأورمان الثانوية بالقاهرة إلى مدرسة أحمـد بدوى الثانوية والتى يعملان بها ، حتى يمكن تدبير الجريمة ، وأنهمـا اتفقـا مـع أم التلميذ على أن تكون المكافأة هى ٢٠ الف جنيه !

ودائما نتصور عند كشف واقعة أنه من المرجح أنها ليست الواقعـة الوحيـدة ، وإنما هى التى " كشفت " ، وكم من وقائع مماثلة لا تكشـف ، وأن هـؤلاء المتهميـن ليسوا هم الوحيدين ٠٠ مجرد احتمال غالب إلى حد كبير ! ويتساءل المـرء ، تـرى ، ماذا يكون أمر الذين مارسوا وفلتوا فى السنوات التالية ، ثم وهم فى مواقع العمل بعد التخرج ؟ أى قيم وأى فضائل وأى سلوكيات نتوقعها منهم مع الآخرين ؟ !

لقد أجريت بعض الدراسات عن الغش المدرسى ، كشفت عن الأعراض والمظاهر ، وبحثت عن الأسباب ، وسعت إلى اقتراح الحلول وتصور العلاج ، لكن أحدا لم يحـاول أن يستعين بمثل هذه الدراسات لمواجهة القضية ، ذلك لأن الغش فى الامتحانات لم يعد مجرد قضية تربوية ، بل أصبح قضية " مجتمعية " تتصل بجذور اجتماعية وعلاقـات اقتصادية وثقافة ساندة ، ولا يعنى هذا " تصعيب " الحل ، فلابد من بدايـة ، والبدايـة تكمن فى المساءلة الجادة الحاسمة لكل مسئول يثبت عليه " غش " فى القـول أو فـى العمل حتى يرى أبناؤنا أمامهم قدوة لا تقوم حياتها على الغش وتمضى فى حياتها بـلا عقاب ، بل وأحيانا ما تحظى بصور من الترقى واللمعان ، إذ لا يعقل أن نطالب أبناءنا بعدم الغش وهم يرون نماذج " مسئولة " تمارس الغش بسطوة السلطة والمركز، وتكمن البداية كذلك فى تحسين الخدمة التعليمية ، وتكمن البداية أيضا فى الضرب بيـد مـن حديد على أيدى الغشاشين ٠٠إنها حلقات مترابطة تحتاج إلى مواجهة شاملة حاسمة٠